دخول الها عليه وان الحفيد قال في قوله على وجوب الوقف اي حيث
نريد الوقف وجب ما ذكر والا فالوقف على موضع بخصوصه ليس واجبا
انتهى واقول رايت بخط ابن هشام في الحواشي مقتضى قوله كيع ان
يوقف بالهاء في مثل ولاتك في منبق وفيه نظر من جهة انه حذف اخر
هذا الفعل ليس واجبا ولينظر في ومن يتق السيئات كيف يوقف على تق
تنبيه حكم محذوف العين واللام كره ولم يره حكم محذوف
الفاء واللام وكذا محذوف الفاء فقط نحو نغ يغي واصله اوغي يوغي
في معنى اتقي يتقي كما هو ظاهر التسهيل وظاهر شرح الكافية عدم
الوجوب في نحو لا يتق لانه على ثلاثة احرف قاله المرادي قال لكن
الامر منه ق في كلامه لانه على حرفين احدهما زايد وبقي قال
ابو العباس القبلاني عندي الفتح وعند الجوهري بالسكون
قوله ومما في الاستفهام الخ قد تثبت الفها وفي الكشاف
انه لغة قال المرادي وحمل عليه قوم من المفسرين قوله تعالى
يا ليت قومي يعلمون بما غفر لي ربي قالوا معناه باي شيء غفر قال
ابن هشام وهذا القول مرغوب عنه لان النحويين على خلافه انتهى
قال ابن غازي وفي المغني لا يجوز حمل القراءة المتواترة على ذلك
لضعفه وانما هي مصدرية والعجب من الزمخشري اذ جوز
كونها استفهامية مع رده على من قال بما اغويتني واجاز هو وغيره
كونها موصولة وهو بعيد لان الذي غفر له هو الذنوب ويبعد
ارادة الاطلاع عليها وان غفرت انتهى اقول هذا كله كلام
المغني وما ذكره من ان القراءة المتواترة لا تحمل على القول الضعيف
ينبغي ان يحمل على ما اذا امكن غيره لانه صرح في اواخر الجهة الرابعة
من الباب الخامس بخلافه حيث قال تنبيه وقد يكون الموضع لا يتخرج
الا على وجه مرجوح كقراءة ابن عامر وعاصم وكذلك نجي المومنين
فقيل الفعل ماض مبني للمفعول وفيه ضعف من جهات اسكان اخر
الماضي وانابة ضمير المصدر مع انه مفهوم من الفعل وانابة غير

المفعول

٤٨٦

المفعول به مع وجوده وقيل مضارع اصله ننجي بسكون ثانيه وفيه
ضعف لان النون عند الجيم تخفى ولا تدغم وقد زعم انها ادغمت
فيها قليلا وان منه اترجة واجاصة وقيل مضارع واصله ننجي
بفتح ثانيه وتشديد ثالثه ثم حذف النون الثانية ويضعفه
انه لا يجوز في مضارع نبات وتقيت ونزلت ونحوهن اذا ابتديت
بالنون ان تحذف النون الثانية الا في نحو قراءة ونزل الملائكة تنزيلا
انتهى واورد على هذا الدماميني انه يلزم ان تكون هذه القراءة
المتواترة غير فصيحة ولا يجوز ارتكاب مثله وبيانه انهم اشترطوا
في فصاحة الكلام خلوصه من ضعف التاليف وذلك يكون بجريانه
على القول المشهور فما خالف المشهور يكون ضعيفا فيسقط ما للشمني
لكن قد يمنع حصر الخلوص من ضعف التاليف بموافقة المشهور وقول
الجمهور وان اقتضاه كلام السعد بل يكفي موافقته لوجه نحوي كما قال
ابن الجوزي

وكل ما وافق وجها نحوي * وكان للرسم احتمالا يحوي
وصح اسنادا هو القران * فهذه الثلاثة الاركان
وحيثما يختل شرط اثبت * شذوذه لو انه في السبعة

تنبيهان الاول يوخذ من غرض الناظم الكلام في لفظ ما
اشتراط ان لا تركب مع ذا نحو على ماذا يلومني فان الالف لا تحذف
حينئذ لانها عند التركيب لفظة اخرى غير ما نقد بر الثاني قد ورد
تسكين ميمها في الوصل مجرورة بحرف ومنه قول ابن تمام

الزمت حزنا الم لزمت اسفا * لم لمت جزعا لم لمت كمدا

قوله وليس حرفا الخ لان الجار الحرفي كالجزء لاتصاله بها لفظا
وخطا فتقول عم تسال وسم تخاف فتبدل وتدغم وتحذف احد المثلين
خطا ليوافق اللفظ وتقول الجام وعلام فيقلب الياء الفا لوقوعها غير
طرف باتصال الميم بها بخلاف الاسم فانه وان اتصل لفظا وكان المضاف
والمضاف اليه كالشيء الواحد الا انه لا اتصال بينهما في اللفظ فان قيل
حرف الجر قد يكون على حرف واحد فهو ما المحذوفة الالف حرفان فيسا

Copyright © King Saud University